توظيف الذكاء الاصطناعي في علم أصول الفقه ـدراسة تأصيلية تطبيقية وضوابط منهجيةـ

The Use of Artificial Intelligence in Usul al-Fiqh: A Foundational and Applied Study with Methodological Guidelines

د. محمّد الصّالح بلّه باسي
(دكتوراه في العلوم)

جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدّة (الجزائر)
bellabacims@gmail.com

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع توظيف الذكاء الاصطناعي في علم أصول الفقه، باعتباره من الموضوعات المعاصرة التي تفرضها التحولات التقنية المتسارعة, ويهدف إلى بيان مفهوم الذكاء الصّناعي وأهمّ خصائصه، والتعريف بعلم أصول الفقه وأهمّ موضوعاته، ودراسة أبرز مجالات الإفادة من التقنيات الذكية في خدمة البحث الأصولي, وهي: تحقيق المناط، وتخريج الفروع على الأصول، والترجيح بين الأقوال الأصولية، مع بيان حدود هذا التوظيف وضوابطه الشرعية والمنهجية.

وقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية، والمنهج التحليلي في دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والمنهج النقدي في بيان إمكاناته وحدوده.

وتوصل البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة مساعدة مهمة في مجالات جمع النصوص، وتحليل المعلومات، وبناء قواعد البيانات الأصولية، لكنه لا يمكن أن يحل محل المجتهد؛ لأن الاجتهاد الشرعي يقوم على الفهم المقاصدي والملكة الفقهية وإدراك الواقع.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، أصول الفقه، تحقيق المناط، المقاصد الشرعية، التطبيقات التقنية.

Abstract:

This research examines the use of artificial intelligence in the science of Usul al-Fiqh (Islamic Legal Theory), as one of the contemporary issues necessitated by rapid technological transformations. It aims to clarify the concept of artificial intelligence and its main characteristics, introduce the science of Usul al-Fiqh and its major areas of study, and examine the principal fields in which intelligent technologies can contribute to Usul al-Fiqh research, namely, *taḥqīq al-manāṭ* (verification of the effective cause in specific cases), the derivation of subsidiary rulings from foundational principles, and the weighing of competing Usul al-Fiqh positions. The study also seeks to clarify the limits of such applications and the relevant Shariah and methodological guidelines governing their use.

The research adopts an inductive approach to collecting the relevant scholarly material, an analytical approach to examining applications of artificial intelligence, and a critical approach to identifying its capabilities and limitations.

The study concludes that artificial intelligence constitutes an important supporting tool for collecting texts, analyzing information, and developing Usul al-Fiqh databases. However, it cannot replace

the *mujtahid* (qualified jurist), because Islamic legal reasoning is based on an understanding of the objectives of Shariah (*maqāṣid al-Sharīʿah*), juristic competence, and an accurate understanding of reality.

Keywords: Artificial Intelligence; Usul al-Fiqh (Islamic Legal Theory); *Taḥqīq al-Manāṭ*; Maqāṣid al-Sharīʿah; Technological Applications.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين, أما بعد:

إن من أبرز مظاهر التطور المتسارع التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة تقنيات الذكاء الاصطناعي, فقد شمل تأثيرها مختلف مجالات الحياة من التعليم والطب والاقتصاد والصناعة إلى القانون والبحث العلمي, ولم تعد تطبيقاته مقتصرة على تنفيذ العمليات الحسابية أو البرمجية، بل امتدت إلى معالجة اللغات الطبيعية، وتحليل النصوص، واستخراج الأنماط، وبناء النماذج التنبؤية، وتقديم الدعم في عمليات اتخاذ القرار، الأمر الذي فتح آفاقًا جديدة أمام العلوم الإنسانية والشرعية للاستفادة من هذه التقنيات في تطوير البحث العلمي وتحسين جودة المخرجات المعرفية.

ويُعد علم أصول الفقه من أجلِّ العلوم الإسلامية؛ إذ يمثل المنهج العلمي الذي يضبط عملية استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، ويبين طرق الاستدلال، وقواعد الترجيح، ومناهج الاجتهاد، وضوابط التعامل مع النصوص الشرعية؛ لذلك وصفه العلماء بأنه الميزان الذي توزن به الأدلة، والمعيار الذي يضبط الاستنباط، فلا يتحقق الاجتهاد الصحيح إلا بالإحاطة بقواعده, ومن هنا برزت الحاجة إلى دراسة مدى إمكانيّة توظيف تقنيات الذّكاء الصّناعي في أصول الفقه, واخترت لها العنوان الآتي: **"توظيف الذكاء الاصطناعي في علم أصول الفقه -دراسة تأصيلية تطبيقية وضوابط منهجية-"**, وقصرت هذه الدّراسة على أبرز المجالات التي يمكن أن تسهم فيها هذه التقنية، وهي: تحقيق المناط، وتخريج الفروع على الأصول، والترجيح بين الأقوال الأصولية.

أولا- إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما مدى إمكانية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في علم أصول الفقه, مع المحافظة على الضوابط الشّرعيّة والمنهجيّة الحاكمة لهذا التوظيف؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم الذكاء الاصطناعي؟ وما أبرز خصائصه؟
2. ما طبيعة علم أصول الفقه؟ وما أهمّ موضوعاته؟
3. ما المجالات التي يمكن أن يسهم فيها الذكاء الاصطناعي في علم أصول الفقه؟

4. ما الضوابط الشرعية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدراسات الأصولية.

ثانيا- أهمّيّة البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. يتناول موضوعًا معاصرًا يجمع بين أصالة العلوم الشرعية وحداثة التقنيات الرقمية, وهو من الموضوعات التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتأصيل.
2. يسهم في تقديم تصور علمي للاستفادة من الأدوات التقنية الحديثة في خدمة البحث الأصولي، بما يساعد الباحثين والمؤسسات العلمية على تطوير أدوات البحث الشرعي.
3. يتوقع أن تصبح تطبيقات الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من البيئة البحثية في الجامعات والمؤسسات الشرعية، مما يجعل دراسة هذا الموضوع ضرورة علمية.

ثالثا- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعريف بالذكاء الاصطناعي وبيان أهم خصائصه.
2. التعريف بعلم أصول الفقه, وإبراز أهمّ موضوعاته.
3. دراسة مجالات الإفادة من الذكاء الاصطناعي في البحث الأصولي.
4. وضع ضوابط شرعية للاستفادة من هذه التقنية في الدّراسات الأصوليّة.

رابعا- منهج البحث:

اعتمد البحث على المناهج الآتية:

1. المنهج الاستقرائي: لجمع المادّة العلميّة من الكتب الأصوليّة والدراسات الحديثة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
2. المنهج التحليلي: لتحليل تطبيقات الذّكاء الاصطناعي وبيان مدى توافقها مع طبيعة العمل الأصولي.
3. .المنهج النقدي: لتقييم مدى صلاحية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بعض المجالات الأصولية، وبيان حدودها العلمية.

خامسا- الدّراسات السّابقة:

يأتي هذا البحث ليكون إضافة لدراسات سابقة حول الموضوع, ومن أهمّها:

1. أصول الفقه والذكاء الاصطناعي -العلاقة والتأثير-, للدكتور يوسف بن هلال بن هليل السحيمي, وهو بحث نشر في مجلة الجامعة الإسلاميّة للعوم الإسلاميّة, المدينة المنوّرة, م: 58, ع: 208, الصفحات: 11-52, 1445هـ/2024م.
والملاحظ أنّ هذه الدّراسة تناولت العلاقة بين علم أصول الفقه والذكاء الصّناعي، وناقشت الفرق بين العقل البشري والآلة في التعامل مع أصول الفقه، وركزت على إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في تقريب وتسهيل الإجراءات العلمية التي يقوم بها علماء أصول الفقه في بناء مناهج الاستنباط, بينما بحثي لا يقف عند "العلاقة

والتأثير"، بل ينتقل إلى اختبار تطبيقات أصولية محددة، مثل الاستقراء، وتحقيق المناط، وتخريج الفروع، والترجيح، وتحليل الدلالة.

2. توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل دلالة السياق -دراسة أصولية تطبيقية-, للدكتورة حنان يونس محمد القديمات, وهو بحث نشر في مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية, م: 13, ع: 55, عدد الصفحات: 34 صفحة, 2026م.

استخدمت الباحثة ChatGPT بصورة تطبيقية، ووجهت إليه أسئلة متدرجة للكشف عن الخلاف في مسألة فقهية مرتبطة بدلالة السياق، ثم قارنت إجابات الذكاء الاصطناعي بالجهد البشري من خلال تتبع أقوال العلماء والأدلة في المصادر, وخلصت إلى أن الذكاء الاصطناعي امتاز بالسرعة والدقة في بعض جوانب تحليل السياق، بينما تفوق التتبع البشري في شمول المعلومات ودقة النقل والتوثيق ونسبة الأقوال إلى أصحابها, والفرق الجوهري بين ما قامت به الباحثة وبين ما سأقدّمه أنّها درست دلالة السياق بصورة تطبيقية، بينما يمكنني أن أجعل بحثي هذا أوسع من ذلك، بحيث أختبر مجموعة من العمليات الأصولية.

3. التكييف الأصولي لتقنيات الذكاء الاصطناعي, للدكتورة علوية علي موسى عابدين, وهو بحث نشر في مجلّة العلوم الشرعيّة, جامعة القصيم, م: 19, ع: 5, الصفحات: 3110-3167, 2026م.

وهذه دراسة مهمة جدًا؛ لأنها تتعامل مع الذكاء الصّناعي من منظور أصولي تكييفي، وتتناول تطبيقاته في المجالات المالية والطبية والقضائية والأسرية، مع النظر في المآلات الشرعية والضوابط المستمدة من النصوص والمقاصد, ومن نتائجها أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة مساعدة في الاجتهاد والفتوى، لكنه لا يحل محل المجتهد البشري لافتقاره إلى ملكة الاستنباط وفهم المقاصد, فهي تركز على تكييف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها، بينما بحثي هذا يركز على العمليات الأصولية نفسها واختبار مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على أدائها.

4. الذكاء الاصطناعي وأثره على تعارض الأدلة عند الأصوليين, لنفس المؤلّفة، وهو بحث نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور, م: 4, ع: 10, الإصدار الأوّل, الصّفحات: 576-636, 2025م.

تناولت هذه الدّراسة الذكاء الاصطناعي من خلال أثره في معالجة تعارض الأدلة عند الأصوليين، فركزت على مجال أصولي محدد هو دفع التعارض والترجيح, أما البحث الحالي فيتجه إلى دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عدد من العمليات والمسائل الأصولية، من خلال الجمع بين التأصيل النظري والتطبيق العملي واختبار مخرجات أدوات الذكاء الاصطناعي ومقارنتها بالمنهج الأصولي والمصادر المعتمدة، ثم إخضاع تلك المخرجات لتقويم نقدي يكشف مواطن القوة والقصور ويقترح ضوابط منهجية للاستخدام الأصولي المنضبط للذكاء الصّناعي.

وبعد عرض هذه الدّراسات يمكن القول بأن الإضافة التي سيقدّمها هذا البحث تتمثّل في الانتقال من البحث العام في العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وأصول الفقه، ومن دراسة تطبيق أصولي جزئي كدلالة السياق، إلى دراسة مجموعة من العمليات الأصولية دراسةً تأصيلية تطبيقية، مع اختبار أداء الذكاء الصّناعي في كل عملية، ومقارنة مخرجاته بالمعالجة الأصولية البشرية، ثم تصنيف هذه التطبيقات بحسب درجة قابلية أَتْمَتَتْهَا[1] وإمكان الاعتماد على الذكاء الاصطناعي فيها.

سادسا- خطة البحث:

اقتضت المنهجيّة العلميّة وطبيعة البحث دراسة هذا الموضوع بعد المقدّمة في تمهيد أربعة مباحث تعقبها خاتمة, وفيما يلي عرض لخطّته:

المقدّمة: جاءت مشتملة على تمهيد, وإشكاليّة البحث, وأهدافه, وأهمّيّته, والمنهج المتّبع في إنجازه, والدّراسات السّابقة فيه, وخطّته.

التّمهيد: الإطار المفاهيمي للذّكاء الاصطناعي وعلم أصول الفقه.

المبحث الأوّل: توظيف الذّكاء الاصطناعي في تحقيق المناط, وضوابطه.

المبحث الثّاني: توظيف الذّكاء الاصطناعي في تخريج الفروع على الأصول, وضوابطه.

المبحث الثّالث: توظيف الذّكاء الاصطناعي في التّرجيح بين الأقوال الأصوليّة, وضوابطه.

وقسّمت كلّ مبحث إلى أربعة مطالب على النّحو التّالي:

المطلب الأوّل: التّأصيل الأصولي.

المطلب الثّاني: وجه الاستفادة من الذّكاء الاصطناعي.

المطلب الثّالث: المثال التطبيقي, عند القول في هذا المطلب: "يمكن أن يوجه الباحث إلى النظام", أو"يمكن اختبار هذا التطبيق", فهذا تصميم لتجربة بحثية, وليس ادعاء بأنّني أجريت التجربة بالفعل.

المطلب الرّابع: الضوابط المنهجية المقترحة.

الخاتمة: تتضمّن أهم النّتائج والتّوصيّات.

وفي خاتمة هذه المقدّمة أسأل الله أن يلهمني الإخلاص والقبول والسّداد والرّشاد إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

التّمهيد: الإطار المفاهيمي للذّكاء الاصطناعي وعلم أصول الفقه.

أوّلا- مفهوم الذّكاء الصّناعي, وأهمّ خصائصه.

1. مفهوم الذّكاء الصّناعي:

[1] من الفعل أَتْمَتَ؛ أي جعل الشيء آليّا تلقائيّا, يقال: أتمَتَ الماكينةَ؛ أي جعلها أوتوماتيكيّة، تعمل بالتشغيل الذاتيّ أو الآليّ, والأَتْمَتَةُ هي تحويل العمل من بشريّ إلى آليّ كجعل الصرف عن طريق الصرَّاف الآلي, ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل, معجم اللغة العربية المعاصرة, مادّة: أتمت, 57/1, فانيامبادي عبدالرحيم, معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها ص20.

تعددت تعريفات الذّكاء الاصطناعي بتعدد زوايا النظر إليه؛ فمن الباحثين من نظر إليه من جهة الغاية، ومنهم من نظر إليه من جهة الوسائل والتقنيات التي يقوم عليها, ومن هذه التّعاريف:

"علم يهتم بصناعة آلات تقوم بتصرّفات يعتبرها الإنسان تصرّفات ذكيّة"[1].

"طريقة تصنع حاسوب, أو ربوت يتمّ التّحكّم فيه بواسطة الكمبيوتر, أو برنامج يفكّر بذكاء, بنفس الطّريقة التي يفكّر بها البشر الأذكياء"[2].

"هو العلم والهندسة اللّذان يجعلان الحاسب الآلي آلة ذكيّة"[3].

من خلال هذه التّعريفات وغيرها يتبيّن أنّ الذّكاء الاصطناعي علم يهدف إلى جعل الآلات أو الأجهزة تكتسب ذكاء يحاكي ذكاء البشر من فهم وسمع ورؤية وشمّ وكلام وتفكير وتعلّم وإبداع, ويمكن اختصار هذا المعنى في المعادلة التّالية:

برامج ذكيّة + أجهزة = ذكاء اصطناعي[4].

ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الذكاء الاصطناعي يساوي الذكاء البشري أو يحل محله بصورة مطلقة؛ إذ إن الأنظمة الذكية تعمل في إطار البيانات والخوارزميات والنماذج التي بُنيت عليها، وقد تُقدّم نتائج دقيقة في بعض المهام، بينما قد تخطئ أو تنتج معلومات غير صحيحة في مهام أخرى، الأمر الذي يقتضي التعامل مع مخرجاتها باعتبارها أدوات مساعدة تحتاج إلى التحقق والمراجعة.

ومن هنا ينبغي التمييز بين **الوظيفة التقنية** التي يستطيع الذكاء الاصطناعي القيام بها، وبين **الوظيفة الاجتهادية** التي تتطلب أهلية علمية وفهمًا للنصوص ومقاصد الشريعة وطرق الاستدلال.

2. أهمّ خصائص الذكاء الاصطناعي:

يتميز الذكاء الاصطناعي بمجموعة من الخصائص التي تفسر إمكان الإفادة منه في الدراسات العلمية عمومًا، وفي الدراسات الأصولية على وجه الخصوص، ومن أهمها:[5]

1. **القدرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات:** إذ يمكن للأنظمة الحاسوبية معالجة عدد كبير من النصوص والوثائق في وقت قصير مقارنة بالجهد البشري اليدوي.

---

(1) عادل عبد النّور, مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي, ص7.

(2) عبد الله موسى, وأحمد حبيب بلال, الذّكاء الاصطناعي ثورة في تقنيّات العصر, ص20.

(3) خالد ناصر السّيّد, أصول الذّكاء الاصطناعي, ص14.

(4) ينظر: خالد ناصر السّيّد, أصول الذّكاء الاصطناعي, ص14.

(5) ينظر: عبد المجيد الصّلاحين, الذّكاء الصّناعي من منظور فقهي, ص420, علوية عابدين, الذّكاء الاصطناعي وأثره على تعارض الأدلّة عند الأصوليّين, ص585, مريم الشّارخ, تكييف الذّكاء الاصطناعي من خلال معياري الذّمّة والعقل في أصول الفقه الحنفي, ص469, بسمة زحاف, فاعليّة أدوات الذّكاء الاصطناعي في الارتقاء بجودة البحث العلمي, ص190, عبد الله موسى, وأحمد حبيب بلال, الذّكاء الاصطناعي ثورة في تقنيّات العصر, ص165 وما بعدها, خالد ناصر السّيّد, أصول الذّكاء الاصطناعي, ص21.

2. **القدرة على البحث والاسترجاع:** تستطيع الأنظمة الحديثة البحث في مجموعات واسعة من النصوص، واسترجاع النتائج وفق كلمات مفتاحية أو علاقات دلالية في بعض الأنظمة.
3. **التصنيف والتنظيم:** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تصنيف النصوص والمعلومات بحسب موضوعاتها أو مصادرها أو خصائصها.
4. **اكتشاف الأنماط والعلاقات:** قد تستطيع بعض الأنظمة اكتشاف علاقات أو أنماط متكررة في مجموعات كبيرة من البيانات، وهو ما يمكن أن يفيد الباحث في تكوين الفرضيات البحثية.
5. **المقارنة:** يمكن استخدامه في مقابلة نصوص متعددة، وإظهار أوجه التشابه والاختلاف بينها.
6. **معالجة اللغة الطبيعية:** وهي من المجالات المهمة في موضوع البحث؛ لأنها تتيح التعامل مع النصوص اللغوية وتحليلها والبحث عن المعاني والعلاقات بينها.
7. **السرعة في إنجاز الأعمال البحثية الأولية:** إذ يمكن للنظام أن يساعد في تقليل الوقت المبذول في أعمال الجمع والتتبع والفهرسة.

ثانيا- تعريف أصول الفقه, وأهمّ موضوعاته:

1. **تعريف أصول الفقه باعتباره علما:**

النّاظر في كتابات علماء الشرع يجد أنّهم يعبّرون بلفظ "الأصول" في مجالات متعدّدة، ويختلف المعنى في هذه التعبيرات باختلاف ما يُضاف لفظ الأصول إليه، وأبرزها: أصول الدين، وأصول التفسير، وأصول الحديث، وأصول الفقه، لكن التعبير الأخير هو المشهور عند الإطلاق، يدلّ لذلك أنّ كثيرا من كتب هذا العلم تشير إليه بهذا الاسم دون إضافة، ومن ذلك كتاب "الفصول في الأصول" للجصّاص الحنفي، وكتاب "إحكام الفصول في أحكام الأصول" للباجي، وكتاب "المنخول من تعليقات الأصول" للغزالي، وكتاب "الوصول إلى الأصول" لابن برهان، وكتاب "المحصول في علم الأصول" للفخر الرازي[1]، وكتاب "منهاج الوصول إلى علم الأصول" للبيضاوي،وكتاب "تقريب الوصول إلى علم الأصول" لابن جزي.

إنّ أهل الأصول عرَّفوا هذا العلم بتعاريف عدّة، منها:
"معرفة دلائل الفقه إجمالًا، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد"[2].
"العلم بالقواعد التي يُتوصّل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية"[3].

---

[1] ينظر: الشّثري، الأصول والفروع، ص40–43.
[2] البيضاوي، المنهاج مع شرحه الإبهاج، 19/1.
[3] ابن الحاجب، المختصر، 201/1.

"العلم بالأحكام الشرعية الفرعية على الجملة وبأدواتها والاجتهاد فيها وما يتعلّق به"[1].

ويلاحظ أن هذه التعريفات، على اختلاف ألفاظها، تدور حول عناصر أساسية، هي: الأدلة الشرعية، والقواعد التي تضبط الاستدلال بها، وكيفية استخراج الأحكام منها، وحال المستدل الذي يتولى عملية الاستنباط.

ولا يقصد في هذا الموضع استقصاء جميع التعريفات التي ذكرها الأصوليون، ولا مناقشتها وترجيح بعضها على بعض، فإن ذلك مبسوط في كتب هذا الفن، وإنما المقصود بيان المعنى العام لعلم أصول الفقه؛ تمهيدًا لبحث إمكان الإفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في بعض عملياته ومباحثه.

2. أهمّ موضوعات أصول الفقه:

تتعدّد مباحث علم أصول الفقه، إلا أن أبرز موضوعاته تدور حول جملة من القضايا الأساسية، ومن أهمها:

- الحكم الشّرعي.
- الأدلّة الشّرعيّة.
- طرق استنباط الأحكام من النّصوص الشّرعيّة.
- مصادر الأحكام الشّرعيّة.
- المقاصد الشّرعيّة.
- الاجتهاد والتّقليد.
- التّعارض والتّرجيح.

وتظهر أهمية هذه الموضوعات بالنسبة إلى البحث الحالي في أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يتصل ببعضها بدرجات متفاوتة, فهناك وظائف يمكن أن يستفيد منها الباحث بصورة واسعة، كجمع النصوص واسترجاعها وتصنيفها، وهناك وظائف أكثر تعقيدًا، كالترجيح وتحقيق المناط، لا يصح أن ينظر إليها باعتبارها عمليات آلية محضة.

توطئة

تتناول المباحث الآتية أبرز المجالات التي يمكن أن يستفاد فيها من الذكاء الاصطناعي في خدمة البحث الأصولي، وهي أربعة: الأول توظيفه في تحقيق المناط، والثاني في تخريج الفروع على الأصول، والثالث في الترجيح بين الأقوال الأصولية، والرابع في الاستقراء وتتبع النصوص الأصولية.

---

[1] ابن جزي، تقريب الوصول، ص44.

ويتطلب هذا التّوظيف جملةً من الضوابط العلمية والشرعية؛ حتى لا تتحول هذه التقنية من وسيلة مساعدة للباحث إلى بديل عن النظر والاجتهاد البشري. وتختلف هذه الضوابط باختلاف المجال الأصولي الذي يُستخدم فيه الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأوّل: توظيف الذّكاء الاصطناعي في تحقيق المناط, وضوابطه.

المطلب الأوّل: التّأصيل الأصولي لتحقيق المناط.

يعد تحقيق المناط من أبرز مجالات الاجتهاد التطبيقي؛ لأنه يتصل بتنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع والأعيان بعد ثبوت الحكم الشرعي ومعرفة مناطه.

والمتتبّع لتعريفات الأصوليّين لهذا المصطلح يجد تعدّدا وتنوّعا في الألفاظ والعبارات التي تكشف عن حقيقته, فقد عرّفه الشّاطبي بقوله: "أَنْ يَثْبُتَ الْحُكْمُ بِمُدْرَكِهِ الشَّرْعِيِّ لَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ فِي تَعْيِينِ مَحَلِّهِ"[1].

وعرّفه الآمدي بأنّه: "النَّظَرُ فِي مَعْرِفَةِ وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي آحَادِ الصُّوَرِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا فِي نَفْسِهَا وَسَوَاءٌ كَانَتْ مَعْرُوفَةً بِنَصٍّ أَوْ إجْمَاعٍ أَوِ اسْتِنْبَاطٍ"[2].

وعرّفه ابن السّبكي بأنّه: "أن يتفق على علية وصف بنصّ أو إجماع, ويجتهد في وجودها في صورة النزاع"[3].

وعرّفه ابن قدامة بأنّه: "ما عرف علة الحكم فيه بنص أو إجماع، فيبين المتجهد وجودها في الفرع باجتهاده"[4].

ومعنى ذلك أن المجتهد قد يعرف الحكم والعلة التي عُلّق بها، ثم يحتاج إلى النظر في الواقعة المعينة ليتحقق من وجود الوصف المؤثر فيها. ومن هنا يظهر أن تحقيق المناط يتضمن جانبًا مهمًا من جوانب معرفة الواقع؛ إذ لا يمكن تنزيل الحكم على واقعة مجهولة الحقيقة أو الخصائص.

وتتضح أهمية تحقيق المناط بصفة خاصة في النوازل المعاصرة؛ لأن كثيرًا من الوقائع الجديدة لا يكفي فيها استحضار الحكم المجرد، بل لا بد من فهم حقيقتها، ومعرفة خصائصها، وتحديد الأوصاف الموجودة فيها، ثم النظر في مدى انطباق المناط الشرعي عليها.

وقد بيّن الشاطبي أن تحقيق المناط من وجوه الاجتهاد التي لا ينقطع العمل بها؛ لاتصالها بتنزيل الأحكام على الوقائع المتجددة[5].

المطلب الثّاني: وجه الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط.

---

[1] الموافقات, 12/5.

[2] الإحكام في أصول الأحكام, 302/3.

[3] الإبهاج في شرح المنهاج, 82/3.

[4] روضة النّاظر, 146/2.

[5] ينظر: الموافقات، 11/5-12.

تتمثل الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في هذا المجال في قدرته على معالجة كميات كبيرة من البيانات والمعلومات، والبحث عن الأنماط والعلاقات، واسترجاع النصوص ذات الصلة، ومقارنة الوقائع الجديدة بالوقائع والنظائر السابقة.

فعندما تعرض على الباحث نازلة جديدة، فقد يحتاج إلى جمع معلومات من مجالات متعددة قبل أن يستطيع تحديد حقيقتها؛ وقد تشمل هذه المعلومات أوصافًا طبية أو اقتصادية أو تقنية أو اجتماعية، إضافة إلى النصوص الفقهية والأصولية المتعلقة بالحكم.

وهنا يمكن للنظام الذكي أن يؤدي وظائف مساعدة، من أهمها:

1. جمع المعلومات المتعلقة بالواقعة محل البحث.
2. تصنيف خصائص الواقعة.
3. استخراج الأوصاف المؤثرة المحتملة.
4. البحث عن الوقائع الفقهية المشابهة.
5. مقارنة الواقعة الجديدة بنظائرها.
6. استحضار الأقوال الفقهية المرتبطة بالوصف محل البحث.
7. بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الواقعة الجديدة والنظائر السابقة.

وبذلك يمكن للذكاء الاصطناعي أن يختصر جانبًا كبيرًا من الوقت والجهد الذي يبذله الباحث في مرحلة جمع المعلومات والتحليل الأولي, غير أن هذه الوظائف لا تعني أن النظام قد حقق المناط بنفسه؛ لأن تحقيق المناط يتطلب بعد جمع المعلومات تحرير حقيقة الواقعة، وتحديد الوصف المؤثر، والتحقق من انطباقه عليها، ثم تنزيل الحكم الشرعي عليها.

ومن هنا يمكن تصور الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة مساعدة في الجانب المعلوماتي والتحليلي من تحقيق المناط، لا باعتباره قائمًا مقام المجتهد في الحكم على تحقق المناط الشرعي.

المطلب الثّالث: المثال التطبيقي.

يمكن اختبار هذا التطبيق من خلال مسألة افتراضية تتعلق بمادة جديدة يُبحث في حكم تناولها، مع وجود احتمال أن يكون لها أثر في الإدراك أو الوعي.

فالمناط الشرعي في بعض الأحكام المتعلقة بالمواد المسكرة أو المخدرة لا يتحقق بمجرد كون المادة جديدة أو مجهولة في كتب الفقهاء المتقدمين، وإنما يحتاج الباحث إلى معرفة خصائصها وآثارها ومدى تحقق الوصف المؤثر فيها.

وفي هذه الحالة يمكن أن يُطلب من نظام ذكاء اصطناعي متخصص أن يقوم بالخطوات الآتية:

1. **توصيف الواقعة:**

يُزوَّد النظام بالمعلومات العلمية المتعلقة بالمادة، مثل تركيبها، وتأثيرها في الجهاز العصبي، وآثارها على الإدراك، والجرعة المؤثرة، وغير ذلك من المعلومات التي يقررها أهل الاختصاص.

2. **تحديد الأوصاف المحتملة**:

يُطلب من النظام استخراج الأوصاف التي قد تكون ذات صلة بالحكم، مثل الإسكار أو التخدير أو الإضرار بالعقل.

3. **البحث في التراث الفقهي**:

يبحث النظام في المصادر الفقهية والأصولية عن الأحكام المرتبطة بهذه الأوصاف، ويجمع أقوال العلماء في حقيقة الوصف وأثره في الحكم.

4. **المقارنة:**

يقارن النظام بين خصائص المادة الجديدة وبين خصائص المواد التي تناولها الفقهاء، ويُظهر أوجه التشابه والاختلاف.

5. **عرض النتيجة:**

يمكن للنظام أن يعرض للباحث خلاصة مفادها أن بعض خصائص الواقعة الجديدة تتفق مع خصائص وصف شرعي سبق بحثه، مع بيان الأدلة والمصادر التي استند إليها في هذه المقارنة.
لكن هذه النتيجة لا تعني أن الذكاء الاصطناعي قد حقق المناط بنفسه، وإنما تعني أنه ساعد الباحث في جمع عناصر تحقيق المناط، وبقيت عملية التحقق النهائي والحكم على تحقق المناط من اختصاص الباحث المؤهل.

المطلب الرّابع: الضوابط المنهجية المقترحة.

يمكن ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط بمجموعة من الضوابط، من أهمها:

1. **صحة المعلومات المدخلة:** فلا يجوز بناء تحقيق المناط على بيانات غير موثوقة؛ لأن فساد المعلومات التي يقوم عليها تحليل الواقعة يؤدي إلى فساد النتيجة المترتبة عليها. وتزداد أهمية هذا الضابط في النوازل التي تتعلق بالطب أو الاقتصاد أو التقنية؛ إذ يتوقف تحقيق المناط فيها على معرفة حقيقة الواقعة معرفة دقيقة[1].

[1] ينظر: عبد الرحمن إبراهيم الكيلاني، تحقيق المناط عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء حيث جعل من نتائج البحث: "أنّ عمليّة تحقيق المناط تحتاج إلى فهم تام وإحاطة دقيقة بالواقعة محلّ الحكم", ص90, 137.

2. **توثيق المصادر :**ينبغي أن تكون المعلومات التي يعتمد عليها النظام قابلة للتحقق والرجوع إلى مصادرها الأصلية، وألا يكتفي الباحث بالمعلومات التي يقدمها النظام دون معرفة مصدرها[1].
3. **عدم الاكتفاء بالمخرجات الآلية:** فالمخرجات تمثل مادة أولية للبحث والمراجعة، وليست حكمًا شرعيًا ملزمًا.
4. **التحقق من حقيقة الواقعة:** ينبغي للباحث أن يتحقق من حقيقة الواقعة التي يراد تنزيل الحكم عليها، وألا يكتفي بالوصف الذي يستخرجه النظام؛ لأن تحقيق المناط يتوقف على معرفة الواقع الذي يراد تطبيق الحكم عليه **التمييز بين الوصف والعلة:** فلا يصح اعتبار كل وصف تستخرجه الخوارزمية علة شرعية للحكم[2].
5. **عرض النتيجة على المتخصص:** إذا كان تحقيق المناط متوقفًا على معرفة فنية، فلا بد من الرجوع إلى أهل الاختصاص.
6. **مراعاة المقاصد والمآلات:** لأن تنزيل الحكم لا يتوقف دائمًا على مجرد وجود الوصف، بل قد تتداخل معه اعتبارات أخرى معتبرة شرعًا.
7. **بقاء المسؤولية العلمية على الباحث أو المفتي:** فلا يصح أن تُنسب المسؤولية عن الحكم الشرعي إلى النظام التقني.

المبحث الثّاني: توظيف الذّكاء الاصطناعي في تخريج الفروع على الأصول, وضوابطه.

المطلب الأوّل: التّأصيل الأصولي لتخريج الفروع على الأصول.

التنظير لهذا العلم أمر مستحدث؛ لذلك لم ينقل عن علماء الأصول المتقدمين أي تعريف له، وإنما اكتفوا بالجانب التطبيقي العملي, ولقد حاول بعض العلماء والباحثين المعاصرين وضع حدّ اصطلاحيّ لهذا الفنّ, وممّا وقفت عليه:

- "هو العلم الذي يبحث عن علل أو مآخذ الأحكام الشّرعيّة لردّ الفروع إليها بيانل لأسباب الخلاف, لأو لبيان حكم لم يرد بشأنه نصّ عن الأئمّة بإدخاله ضمن قواعدهم أو أصولهم"[3].
- "العلم الذي يُعرف به استعمال القواعد الأصوليّة في استنباط الأحكام الشّرعيّة العمليّة من أدلّتها التّفصيليّة"[4].

من خلال هذين التّعريفين يتبيّن أنّ المقصود بتخريج الفروع على الأصول بيان ارتباط الأحكام والفروع الفقهية بالأصول والقواعد التي بنيت عليها، والكشف عن المأخذ الأصولي الذي يفسر الحكم الفقهي أو يمكن أن يخرّج عليه.

---

(1) ينظر: حنان يونس القديمات، توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل دلالة السياق: دراسة أصولية تطبيقية، حيث ذكرت أنّ من ضوابط استخدام الذّكاء الاصطناعي في تحليل السّياق: "ضرورة مراجعة المعلومات من مصادرها", ص667.

(2) ينظر: بلقاسم بن ذاكر الزُّبيدي, الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي -دراسة تأصيلية تطبيقية-, حيث جعل من ضوابط تحقيق المناط: "التّصوّر الصّحيح التّام للواقعة ومعرفة حقيقتها", ص279.

(3) يعقوب الباحسين, التّخريج عند الفقهاء والأصوليّين, ص51.

(4) شوشان, تخريج الفروع على الأصول, ص67.

ويقوم هذا الفن على الكشف عن العلاقة بين الأصل الذي قرره الأصولي والفرع الفقهي الذي بني عليه أو يمكن أن يبنى عليه؛ ولهذا فإن الباحث في عملية التخريج لا يكتفي بإثبات وجود حكم فقهي، وإنما يبحث عن المأخذ الذي يفسّر هذا الحكم.

وتظهر أهمية تخريج الفروع على الأصول في تفسير الأحكام الفقهية، والكشف عن أسباب الاختلاف بين الفقهاء، وإلحاق المسائل التي لم يرد فيها نص صريح عن الإمام بالأصول والقواعد المعروفة عنه، وتوسيع القدرة على معالجة الفروع والنوازل في ضوء أصول المذهب.

وقد اشتهر في هذا الباب كتاب "تخريج الفروع على الأصول" للزنجاني، وكتاب "التّمهيد في تخريج الفروع على الأصول" للإسنوي, اللّذان يعدّان من أبرز المصنفات التي اعتنت ببيان الصلة بين الأصول والفروع[1]، وربط اختلاف الأحكام باختلاف القواعد التي بنيت عليها.

المطلب الثّانيً: وجه الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تخريج الفروع على الأصول.

يمكن تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تخريج الفروع على الأصول إلى مراحل متعددة:

1. البحث عن الفروع:

يبحث النظام في النصوص الفقهية عن المسائل التي ورد فيها حكم أو نهي أو أمر أو غير ذلك من الأوصاف ذات الصلة بالقاعدة الأصولية محل البحث، ثم يصنفها بحسب أبواب الفقه، مثل العبادات، والمعاملات الماليّة، والأنكحة، والجنايات، وغيرها.

2. ربط الفرع بالقاعدة:

بعد تحديد الفروع، يمكن للنظام أن يقترح وجود علاقة بينها وبين قاعدة أصولية معينة, غير أن هذه المرحلة هي مجرد اقتراح أولي للعلاقة ولا تمثل التخريج النهائي؛ لأنها قد تعتمد على التشابه اللفظي أو الدلالي، ولا تكفي وحدها لإثبات صحة التخريج.

3. استخراج وجه التخريج:

يطلب من النظام بيان سبب إمكان إدراج الفرع تحت القاعدة الأصولية، مع ضرورة الانتقال من مجرد التشابه إلى بيان العلاقة العلمية بينهما.

---

[1] وقد ذكرا ذلك في مقدّمة كتابيهما, ينظر: الزّنجاني, تخريج الفروع على الأصول, ص34, والإسنوي, التّمهيد في تخريج الفروع على الأصول, ص46-47.

فإذا كانت القاعدة مثلًا: "النهي يقتضي الفساد"، فلا يكفي أن يجد النظام في المسألة لفظ "النهي"، بل ينبغي أن يبحث في نوع النهي، ومتعلقه، وهل هو عائد إلى ذات المنهي عنه أو إلى وصف خارج عنه، وما أثر ذلك في الحكم.

4. البحث عن الخلاف الأصولي:

يطلب من النظام أن يبين ما إذا كان الحكم يتفق مع جميع المذاهب الأصولية أو أن هناك خلافًا في القاعدة يؤثر في الفرع.
وهذه المرحلة ذات أهمية كبيرة؛ لأن التخريج قد يكون صحيحًا على أصل أصولي معين، لكنه لا يكون صحيحًا على أصول مدرسة أخرى.

5. التحقق من المصادر:

وأخيرًا يطلب من النظام ذكر المصدر الذي اعتمد عليه في نسبة الفرع أو القاعدة, ثم يقوم الباحث بالرجوع إلى المصدر الأصلي للتحقق من صحة النسبة والنقل.

لكن يبقى التخريج الحقيقي عملية علمية تحتاج إلى فهم منهج الفقيه، فقد يذكر العالم الحكم دون التصريح بالقاعدة التي اعتمدها، وقد تتعدد الأصول المحتملة للحكم الواحد, ومن هنا يمكن تصور الذكاء الاصطناعي أداةً مساعدة في إحدى أهم مراحل التخريج، وهي اكتشاف الصلة المحتملة بين الفرع الفقهي والقاعدة الأصولية، ثم عرض الأدلة والنصوص التي يمكن أن تساعد الباحث على اختبار هذه الصلة, فهو يمكن أن يساعد في اقتراح التخريج، لكنه لا يستقل بإثباته.

المطلب الثّالث: المثال التطبيقي.

يمكن اختيار قاعدة أصولية مشهورة، ثم اختبار قدرة الذكاء الاصطناعي على تخريج فرع فقهي عليها, ومن أمثلة ذلك قاعدة: **"النهي يقتضي الفساد"**.
مع التنبيه إلى أن هذه القاعدة محل تفصيل وخلاف بين الأصوليين، وأن تطبيقها يختلف باختلاف محل النهي ونوعه؛ ولذلك فهي مناسبة لاختبار الذكاء الاصطناعي، لأنها لا تسمح بمجرد الربط الآلي بين وجود النهي والحكم بالفساد، بل تتطلب فهم محل القاعدة وشروط تطبيقها.
وقد تناولت دراسات تطبيقية في تخريج الفروع على الأصول هذه القاعدة بالذات، وربطت بينها وبين فروع فقهية مختلفة، مما يجعلها نموذجًا مناسبًا للدراسة التطبيقية.
ويمكن أن يوجّه الباحث إلى النظام الأمر الآتي:

بيّن الفروع الفقهية التي يمكن تخريجها على القاعدة الأصولية: النهي يقتضي الفساد، مع بيان وجه التخريج، وذكر القول الفقهي ومصدره، وعدم الاكتفاء بالتشابه اللفظي بين القاعدة والفرع، والتنبيه إلى مواضع الخلاف الأصولي التي تؤثر في الحكم.

وهذه الصياغة أفضل من أن يقال للنظام: "أعطني مسائل فقهية مبنية على قاعدة النهي يقتضي الفساد"؛ لأن الصياغة الأولى تطلب منه إظهار وجه التخريج ومصدره والخلاف المؤثر فيه، وليس مجرد توليد أمثلة, مما يسمح للباحث باختبار مدى صحة الربط الذي يقترحه النظام.

وعند تحليل المخرجات، ينبغي للباحث أن يسأل:

- هل الفرع ثابت فعلًا عن الفقيه؟
- هل القاعدة هي الأصل الذي بني عليه الحكم؟
- هل يوجد خلاف في القاعدة؟
- هل يؤثر هذا الخلاف في الفرع؟
- هل استند النظام إلى المصدر الأصلي؟
- هل وجه التخريج مستند إلى علاقة أصولية حقيقية أم إلى مجرد تشابه لفظي؟

المطلب الرّابع: الضوابط المنهجية المقترحة.

يمكن ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في تخريج الفروع على الأصول بالضوابط الآتية:

1. ألا يُنسب التخريج إلى إمام أو فقيه إلا بعد الرجوع إلى المصادر الأصلية والتحقق من صحة النسبة.
2. التمييز بين التخريج المنقول عن العلماء والتخريج الذي استنبطه الباحث بناءً على أصول المذهب؛ حتى لا يُنسب إلى الإمام ما لم يقله.
3. ألا يكون وجه التخريج قائمًا على التشابه اللفظي بين الفرع والقاعدة فقط، بل لا بد من إثبات العلاقة العلمية والأصولية بينهما.
4. مراعاة الخلاف في القاعدة الأصولية؛ لأن اختلاف الأصول قد يؤدي إلى اختلاف الحكم في الفرع، ولذلك لا يصح تخريج الفرع على قاعدة مختلف فيها دون بيان أثر الخلاف.
5. التحقق من انتساب الفرع إلى المذهب أو الإمام قبل بناء التخريج عليه؛ لأن نسبة المسألة إلى مذهب معين تحتاج إلى دليل من مصادر المذهب.
6. عدم اعتبار مخرجات الذكاء الاصطناعي مصدرًا للحجية، وإنما اعتبارها وسيلة للوصول إلى المادة العلمية التي تحتاج إلى التحقق والمراجعة
7. .إخضاع التخريج النهائي للنقد الأصولي، من حيث صحة الأصل، وصحة نسبة الفرع، وصحة العلاقة بينهما، وسلامة تطبيق القاعدة على الفرع.

المبحث الثّالث: توظيف الذّكاء الاصطناعي في الترجيح بين الأقوال الأصولية: حجية مفهوم المخالفة نموذجًا.

يُعد الترجيح بين الأقوال الأصولية من أدق مراحل البحث الأصولي؛ إذ لا يقتصر على جمع الأقوال أو عرض أدلة أصحابها، وإنما يتطلب تحرير محل النزاع، وفهم مأخذ كل قول، وتقويم الأدلة، والنظر في الاعتراضات والأجوبة، ثم الموازنة بينها وفق قواعد الترجيح المعتبرة.

ومن هنا تبرز أهمية اختبار قدرة الذكاء الاصطناعي على الإسهام في هذه العملية، مع التساؤل عن الحد الفاصل بين استخدامه بوصفه أداة تحليلية وبين اعتباره قائمًا بعملية الترجيح الأصولي نفسها.

ويمكن اتخاذ مسألة **حجية مفهوم المخالفة** نموذجًا تطبيقيًا لهذا الاختبار؛ لما فيها من تعدد الأقوال، وتنوع الأدلة، وتداخل الجانب اللغوي مع الجانب الأصولي، ووجود شروط وضوابط للعمل بالمفهوم.

المطلب الأول: التّأصيل الأصولي للمسألة.

يقصد بمفهوم المخالفة "وهو إثبات نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه"[1], "وَيُسَمَّى دَلِيلَ الْخِطَابِ، لِأَنَّ دَلِيلَهُ مِنْ جِنْسِ الْخِطَابِ، أَوْ لِأَنَّ الْخِطَابَ دَالٌّ عَلَيْهِ"[2].

وقد اختلف الأصوليون في حجيته؛ فذهب جمهور الأصوليين إلى حجيته في الجملة إلا مفهوم اللّقب، بينما ذهب أبو حنيفة وأكثر أصحابه إلى عدم الاحتجاج به، مع وجود تفصيلات وخلافات داخل كل اتجاه[3].

ولا يعني هذا الخلاف أن كل ما يسمى مفهوم مخالفة محل اتفاق في الحجية؛ بل إن الأصوليين فصلوا في أنواعه وشروط العمل به, مما يظهر أن التعامل مع مفهوم المخالفة ليس عملية آلية بسيطة، وإنما يحتاج إلى النظر في نوع القيد وسياق الكلام والغرض منه.

فمن أنواعه[4]: مفهوم الصفة، ومفهوم الشرط، ومفهوم الغاية، ومفهوم العدد، ومفهوم اللقب، ومفهوم الحصر, مع اختلافهم في قوة كل نوع وحجيته.

ومن شروط القول به[5]: ألا يكون لذكره غرض آخر كالامتنان, أو التنفير, أو بيان الواقع, أو الإجابة عن سؤال, وألا يكون القيد قد ذكر لمجرد جريان الكلام على الغالب, ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ژگ گ گ گژ (النّساء/23)، فليس مفهومه أن الربيبة إذا لم تكن في حجر الرجل لا تحرم؛ لأن وصفها بكونها في الحجر جرى مجرى الغالب.

---

(1) القرافي, شرح تنقيح الفصول, ص53.

(2) الزّركشي, البحر المحيط, 132/5.

(3) ينظر: الجصاص، الفصول في الأصول، 291/1, السرخسي، أصول السرخسي، 256/1, ج1، السمعاني، قواطع الأدلة، 238/1, الباجي, إحكام الفصول, 80/2, ابن العربي, المحصول, ص104, أمير بادشاه, تيسير التّحرير, 101/1, ابن قدامة, روضة النّاظر, 114/2.

(4) لتفصيل أنواع مفهوم المخالفة ينظر: القرافي , شرح تنقيح الفصول, ص53, الآمدي, الإحكام, 70/3, الزّركشي, البحر المحيط, 133/5, الشّوكاني, إرشاد الفحول, 42/2.

(5) لتفصيل شروط القول بمفهوم المخالفة ينظر: الزّركشي, البحر المحيط, 139/5, 141, الشّوكاني, إرشاد الفحول, 40/2.

وهذا التفصيل يجعل المسألة مناسبة لاختبار الذكاء الاصطناعي؛ لأن النظام قد يستطيع اكتشاف وجود قيد في النص، لكنه يحتاج إلى تحليل أعمق ليعرف هل هذا القيد مؤثر في الحكم أم أن له غرضًا آخر؟

المطلب الثّاني: وجه الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في التّرجيح بين الأقوال الأصوليّة.

يمكن تكييف استخدام الذكاء الاصطناعي في هذه المسألة على ثلاث درجات:

1. **جمع الأقوال والأدلة:**

وهذه من أكثر الوظائف التي يمكن أن يستفيد منها الباحث؛ إذ يستطيع النظام المساعدة في استرجاع الأقوال وتصنيفها، مع ضرورة الرجوع إلى المصادر الأصلية للتحقق.

2. **التحليل والمقارنة:**

يمكن للنظام أن يساعد في ترتيب الأدلة، وتصنيف الاعتراضات، وإظهار أوجه الاتفاق والاختلاف، وربط كل اعتراض بالجواب الذي ذكره أصحابه.

3. **الترجيح:**

وهذه هي المرحلة الأكثر حساسية؛ لأن الترجيح ليس مجرد عملية حسابية تجمع عدد الأدلة أو عدد القائلين، وإنما يتوقف على فهم الدليل، وقوة دلالته، وصحة الاعتراض عليه والأجوبة، وإمكان الجمع بين الأدلة أو تعارضها، ومراعاة قواعد الترجيح.

ومن ثم فإن أقصى ما يمكن أن يقال عن الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة أنه يقترح ترجيحًا أو يساعد الباحث في بناء مقدمات الترجيح، وليس أنه صار مجتهدًا مستقلًا.

وبناء على ذلك يمكن تمثيل المسار المنهجي الصحيح على النحو الآتي:

جمع الأقوال ← تصنيفها ← تحليل الأدلة ← مقارنة الاعتراضات والأجوبة ← اقتراح وجه الترجيح ← النقد البشري ← الترجيح الأصولي.

ولا يصح أن يتحول المسار إلى:

جمع المعلومات ← تحليل آلي ← حكم نهائي.

والسبب في ذلك أن النظام قد يرجح قولًا بسبب كثرة وروده في مصادر البيانات التي اعتمد عليها، أو بسبب سهولة صياغته لغويًا، دون أن يكون قد أدرك جميع المقدمات الأصولية التي اعتمد عليها العلماء.

ومن ثم فإن القيمة العلمية للذكاء الاصطناعي في هذا المجال لا تكمن في إحلاله محل المجتهد، وإنما في جعله أداة لرفع كفاءة البحث الأصولي وتقليل كلفة الاستقراء والمقارنة والتحليل الأولي، مع بقاء مسؤولية الترجيح والنتيجة العلمية على الباحث المؤهل.

المطلب الثّالث: المثال التطبيقي.

لإجراء تجربة تطبيقية يمكن أن يوجه الباحث إلى النظام الذكي السؤال الآتي:

حرر محل النزاع في مسألة حجية مفهوم المخالفة عند الأصوليين، ثم اذكر أقوال العلماء ومذاهبهم، وأدلة كل قول، وأهم الاعتراضات على الأدلة وأجوبة أصحاب كل اتجاه، ثم قارن بين الأدلة وفق قواعد الترجيح الأصولي، وانته إلى القول الراجح مع بيان أسباب الترجيح.
ويجب عليك التفريق بين أنواع مفهوم المخالفة، وعدم تعميم الحكم على جميع أنواعه، وذكر المصادر الأصلية التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من كل دعوى.
وتتميز هذه الصياغة بأنها لا تطلب من النظام مجرد إعطاء الرأي الراجح، بل تجبره -من الناحية المنهجية- على المرور بالمراحل التي يمر بها الباحث الأصولي.

يمكن أن يقدم النظام نتيجة قريبة من الصورة الآتية:

الاتجاه الأول: حجية مفهوم المخالفة.

يستند أصحاب هذا الاتجاه إلى أن تخصيص الحكم بقيد يدل في الأصل على ارتباط الحكم بذلك القيد، وأن إلغاء دلالة القيد مع عدم وجود فائدة أخرى لذكره يؤدي إلى إهمال دلالة معتبرة في أساليب الخطاب.

الاتجاه الثاني: عدم الاحتجاج بمفهوم المخالفة.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى أن تعليق الحكم بقيد لا يلزم منه نفي الحكم عما عداه؛ إذ قد يكون القيد مذكورًا لغرض آخر غير الاحتراز، كجريان الكلام على الغالب أو بيان الواقع أو غير ذلك.

وقد يصل النظام، بعد المقارنة، إلى ترجيح قول الجمهور في الجملة، لكن هذه النتيجة وحدها لا تكفي لإثبات أن النظام مارس الترجيح الأصولي.
فالاختبار الحقيقي يتمثل في معرفة سبب الترجيح: هل اعتمد النظام على معيار أصولي معتبر، أم اختار قول الجمهور لمجرد كثرة القائلين به؟

ومن هنا يمكن أن يقع النظام في أخطاء متعددة، منها:

1. ترجيح قول الجمهور لمجرد الكثرة.
2. الخلط بين حجية المفهوم وبين تطبيقاته.
3. الخلط بين أنواع مفهوم المخالفة.
4. إغفال القرائن والسياق.
5. اعتبار وجود القيد في النص كافيًا لإثبات المفهوم.

وهذا يثبت أن القدرة على اكتشاف البنية اللغوية لا تساوي القدرة على ممارسة النظر الأصولي.

المطلب الرّابع: الضوابط المنهجية المقترحة.

نظرًا إلى أن الترجيح بين الأقوال الأصولية من أدق العمليات الاجتهادية، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي فيه يحتاج إلى ضوابط أكثر دقة، ومن أهمها:

1. أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في خدمة العملية الاجتهادية، لا بديلًا عن المجتهد أو الباحث المتخصص.

2. تحرير محل النزاع قبل الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في المقارنة والترجيح؛ لأن الترجيح بين أقوال لم يُحرر محل الخلاف فيها قد يؤدي إلى نتيجة غير صحيحة.
3. التحقق من صحة نسبة الأقوال الأصولية إلى أصحابها بالرجوع إلى المصادر الأصلية.
4. التحقق من صحة الأدلة والنقول وعدم الاكتفاء بالمخرجات الآلية.
5. تحديد المدرسة الأصولية وقواعد الترجيح المعتمدة في البحث قبل طلب المقارنة؛ لأن معايير الترجيح تختلف باختلاف المنهج الأصولي.
6. منع الذكاء الاصطناعي من إنشاء معايير ترجيحية غير مستمدة من أصول معتبرة.
7. التمييز بين وظيفة الذكاء الاصطناعي في جمع الأقوال وتحليلها وبين وظيفة الباحث في الحكم والترجيح.
8. إخضاع النتائج التي يولدها الذكاء الاصطناعي للمراجعة العلمية البشرية.
9. عدم اعتبار تكرار النتيجة في أكثر من نموذج دليلًا مستقلًا على صحة الترجيح؛ لأن النماذج قد تعتمد على مصادر أو بيانات متشابهة.
10. توثيق المصادر الأصلية التي بُني عليها الترجيح، وعدم الاكتفاء بالإحالة إلى مخرجات الذكاء الاصطناعي.
11. الإفصاح عن حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، ولا سيما إذا كان قد استُخدم في جمع المادة أو تصنيفها أو تحليلها.
12. عدم اعتماد الترجيح الآلي في المسائل التي يترتب عليها حكم شرعي عملي إلا بعد مراجعته من متخصص مؤهل.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتمّ بنعمته الصّالحات, والصّلاة والسّلام على المبعوث بالهدى والرّحمات, وعلى آله وصحبه أجمعين, وفيما يلي بيان لأهمّ النّتائج التي توصّلت إليها, ثمّ أتبعها ببعض التّوصيّات التي بدت لي:

أوّلًا- النتائج:

1. أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة تقنية حديثة يمكن توظيفها في علم أصول الفقه وتطوير البحث فيه.
2. أن طبيعة علم أصول الفقه تسمح بالاستفادة من التقنيات الذكية، ولا سيما في المجالات المتعلقة بجمع النصوص وتصنيفها واسترجاعها وتحليلها.
3. أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن اعتباره بديلًا عن المجتهد؛ لأن الاجتهاد لا يقوم على معالجة المعلومات وحدها، بل يتطلب فهمًا للنصوص، وإدراكًا لمقاصد الشريعة، ومعرفة بالواقع، وملكة فقهية وأصولية.
4. أن التطبيقات الذكية يمكن أن تسهم في تقليل الوقت والجهد الذي يبذله الباحث في جمع المعلومات واستقراء المصادر ومقارنة النصوص.

5. أن نجاح توظيف الذكاء الاصطناعي في الدراسات الأصولية مرتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة البيانات والمصادر التي يعتمد عليها النظام.
6. أن تحقيق المناط من المجالات التي يمكن أن تستفيد بدرجة كبيرة من الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في جمع المعلومات المتعلقة بالواقعة وتحليل خصائصها ومقارنتها بالنظائر السابقة.
7. أن عملية استنباط الأحكام الشرعية لا يمكن اختزالها في عمليات حسابية أو إحصائية؛ لأنها تتطلب نظرًا أصوليًا وفقهيًا ومقاصديًا يتجاوز مجرد اكتشاف الأنماط والعلاقات.
8. أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في تخريج الفروع على الأصول من خلال اكتشاف الصلات المحتملة بين الفروع والقواعد، واستحضار النصوص المتعلقة بها، إلا أن صحة التخريج تحتاج إلى نظر أصولي بشري.
9. أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي دورًا مهمًا في الترجيح بين الأقوال الأصولية من خلال جمع الأقوال والأدلة وتصنيفها وتحليلها، إلا أن الترجيح النهائي لا يصح تفويضه إلى النظام بصورة مستقلة, وعليه يمكن القول بأنّه يستطيع اقتراح التّرجيح, أمّا التّرجيح الأصولي المعتمد فيظلّ محتاجا إلى نظر الباحث.
10. أن الحاجة قائمة إلى إنشاء قواعد بيانات شرعية رقمية متخصصة، تكون مبنية على مصادر موثوقة ومحققة، لتكون أساسًا لتطوير تطبيقات ذكاء اصطناعي تخدم العلوم الإسلامية.
11. أن جودة مخرجات الأنظمة الذكية في المجال الشرعي مرتبطة بجودة البيانات والمصادر التي تعتمد عليها، وبسلامة تصميم النظام وطريقة استخدامه.
12. أن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الشرعي يحتاج إلى إشراف علماء متخصصين؛ لضمان سلامة النتائج وصحة نسبتها إلى مصادرها.
13. أن العلاقة المستقبلية بين الذكاء الاصطناعي وعلم أصول الفقه ينبغي أن تقوم على التكامل بين الإنسان والتقنية، لا على إحلال الآلة محل العقل الفقهي.
14. أن العمليات الأصولية ليست على درجة واحدة من القابلية للأتمتة؛ فكلما اقتربت العملية من جمع المعلومات وتصنيفها واسترجاعها اتسع مجال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، وكلما اقتربت من الاجتهاد والحكم والترجيح ضاق مجال الاعتماد عليه وازدادت الحاجة إلى التدخل البشري المتخصص.
15. إنّ أفضل تصوّر لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أصول الفقه يقوم على التسلسل الآتي: جمع المادة، وتصنيفها، وتحليلها تحليلًا أوّليًا، واقتراح النتائج، ثم نقدها ومراجعتها من الباحث، وصولًا إلى الحكم الأصولي النهائي.

ثانيًا- التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، يوصي البحث بما يأتي:

1. تشجيع الدراسات العلمية التي تبحث في العلاقة بين العلوم الشرعية والتقنيات الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي.
2. إنشاء مشاريع متخصصة لرقمنة كتب أصول الفقه والفقه الإسلامي وفق معايير علمية دقيقة، مع المحافظة على النصوص المحققة وضبط بياناتها.
3. تطوير قواعد بيانات شرعية متخصصة تعتمد على مصادر موثوقة، وتكون تحت إشراف مؤسسات علمية تجمع بين الخبرة الشرعية والتقنية.
4. تدريب طلاب العلوم الشرعية والباحثين على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي استخدامًا واعيًا ومنهجيًا، مع تعليمهم طرق التحقق من مخرجات هذه الأدوات.
5. إنشاء فرق بحثية مشتركة تجمع بين علماء الشريعة والمتخصصين في علوم الحاسوب والذكاء الاصطناعي؛ لتطوير تطبيقات تراعي خصوصية العلوم الشرعية.
6. وضع معايير وضوابط شرعية وأخلاقية وعلمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى والبحث الشرعي.
7. عدم الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي في القضايا الشرعية الدقيقة دون مراجعة بشرية متخصصة.
8. تطوير نماذج ذكاء اصطناعي مدربة على مصادر شرعية موثوقة ومحققة، بدل الاعتماد بصورة مطلقة على النماذج العامة التي قد لا تراعي خصوصية الخطاب الشرعي ومصطلحاته.
9. إجراء دراسات تطبيقية تجريبية تقارن بين أداء الباحث البشري وأداء أنظمة الذكاء الاصطناعي في مسائل أصولية محددة؛ للوصول إلى تصور أكثر دقة لحدود الاستفادة من هذه التقنية.
10. وضع منهجية علمية موحدة لتوثيق استخدام الذكاء الاصطناعي في البحوث الشرعية، بحيث يبين الباحث الأداة المستخدمة، وطبيعة استخدامها، وحدود الاعتماد على مخرجاتها.

وفي الختام نسأل الله تعالى أن يوفق إلى الصواب، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للباحثين في علوم الشريعة، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلا- الكتب:

1. إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي, الموافقات, ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان, دار ابن عفان, ط1, 1417هـ/1997م.
2. أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان القرافي، شرح تنقيح الفصول، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1424ه/2004م.
3. أحمد بن علي الجصاص، الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، ط2، 1414هـ/1994م.

4. أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل, معجم اللغة العربية المعاصرة, عالم الكتب, ط1, 1429هـ/2008م.
5. بلقاسم بن ذاكر الزُّبيدي, الاجتهاد في مناط الحكم الشرعي -دراسة تأصيلية تطبيقية-, مركز تكوين للدراسات والأبحاث, ط1، 1435هـ/2014م.
6. خالد ناصر السّيّد, أصول الذّكاء الاصطناعي, مكتبة الرشد, الرياض, السعودية, 1425هـ/2004م.
7. سعد بن ناصر الشثري, الأصول والفروع، دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية، ط1، 1426ه/2005م.
8. سليمان بن خلف الباجي, إحكام الفصول في أحكام الأصول، ت: عبد الله محمد الجبّوري، دار الرسالة العالمية، سوريا، ط2، 1433هـ/2012م.
9. عادل عبد النّور, مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي, مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التّقنية, المملكة العربية السعودية, 1426هـ/2005م.
10. عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي, التّمهيد في تخريج الفروع على الأصول, ت: محمد حسن هيتو, مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان, ط1, 1400ه.
11. عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي, روضة الناظر وجنة المناظر، مؤسسة الريّان، بيروت، لبنان، ط2، 1423هـ-2002م.
12. عبد الله موسى, وأحمد حبيب بلال, الذّكاء الاصطناعي ثورة في تقنيّات العصر, دار الكتب المصرية, القاهرة, مصر, ط1, 2019.
13. عثمان بن عمر بن (ابن الحاجب)، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ت: نذير حمادو, دار ابن حزم, بيروت, لبنان, ط1, 1427هـ/2006م.
14. عثمان بن محمد الأخضر شوشان، تخريج الفروع على الأصول -دراسة تاريخية ومنهجية وتطبيقية-، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط1، 1419ه/1998م.
15. علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ت: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
16. علي بن عبد الكافي السبكي وولده عبد الوهاب، الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1416هـ/1995م.
17. فانيامبادي عبدالرحيم (والاسم الذي اشتهر به هو ف. عبدالرحيم), معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها, دار القلم, دمشق, ط1, 1432هـ/2011م.
18. محمد أمين بن محمود البخاري (المعروف بأمير بادشاه)، تيسيرالتحرير، مصطفى البابي الحلبي، مصر، وصورته: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م.
19. محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي, أصول السرخسي، دارالمعرفة، بيروت، لبنان.

20. محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، ت: محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط1، 1410هـ/1990م.
21. محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي, المحصول في علم الأصول، ت: حسين علي البدري، دار البيارق، عمّان، الأردن، ط1، 1420هـ/1999م.
22. محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي, البحرالمحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط1، 1414هـ/1994م.
23. محمد بن علي الشوكاني, إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ت: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1424ه/2003م.
24. محمود بن أحمد بن محمود شهاب الدين الزَّنْجاني, تخريج الفروع على الأصول, ت: محمد أديب صالح, مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان, ط2، 1398هـ.
25. منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، ت: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ/1999م.
26. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، التّخريج عند الفقهاء والأصوليين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، 1414هـ.

ثانيا- المقالات والبحوث:

27. بسمة زحاف, فاعليّة أدوات الذّكاء الاصطناعي في الارتقاء بجودة البحث العلمي, مجلة البحوث والدّراسات, جامعة الوادي, الوادي, م23, ع1, 2026م.
28. حنان يونس القديمات، توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل دلالة السياق -دراسة أصولية تطبيقية-، مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية, م13, ع55, يونيو 2026م.
29. عبد الرحمن إبراهيم الكيلاني، تحقيق المناط عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء.
30. عبد المجيد الصّلاحين, الذّكاء الصّناعي من منظور فقهي (دراسة في الضوابط العامة), مجلة العلوم الإسلامية والحضارة, م11, ع1, 2026م.
31. علوية عابدين, الذّكاء الاصطناعي وأثره على تعارض الأدلّة عند الأصوليّين, مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور, م4, ع10, الإصدار الأول, 2025م.
32. مريم الشّارخ, تكييف الذّكاء الاصطناعي من خلال معياري الذّمّة والعقل في أصول الفقه الحنفي, مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية, جامعة الكويت, عدد خاص, الذكاء الاصطناعي, أكتوبر 2024م.